



دراسة بعنوان

العلاقة بين المستوى الاقتصادي والتعليمي وطبيعة السكن
والحالة الاجتماعية ومستوى العنف ضد النساء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

5	الخلاصة
6	المقدمة
	الفصل الأول
7	خلفية الدراسة وأهميتها
14	أهمية الدراسة
14	مشكلة الدراسة
15	أسئلة الدراسة
	حدود الدراسة
15	
	تحديد المصطلحات
16	
	الفصل الثاني
17	الدراسات السابقة
	الفصل الثالث
21	الطريقة والإجراءات
21	مجتمع الدراسة
21	عينة الدراسة
22	خطة البحث
22	تحليل البيانات
	الفصل الرابع
23	نتائج الدراسة
	الفصل الخامس
27	مناقشة النتائج
29	المراجع

الخلاصة

يتكون المجتمع البحثي لهذه الدراسة من جميع الحالات والقضايا الواردة للمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بكافة فروعها المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين الأعوام 2007 - 2009 والمتمثلة بـ 5793 حالة وقضية ما بين حالات هاتف ومركز متضمنة الاستشارات النفسية واجتماعية وقانونية. تمثل عينة الدراسة ما نسبته 70% من مجتمع الدراسة وهو ما يقارب 3970 قضية وحالة حيث تم الأخذ بعين أن تكون هذه النسبة متمثلة لسنوات مختلفة، وكذلك ممثلة لأنواع المختلفة لطبيعة الحالات والقضايا الواردة للمركز حسب مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

اعتمدت الدراسة الأسئلة البحثية التالية:

١. هل هناك علاقة بين المستويات التعليمية (أمي، مراحل دنيا، ثانوية عامة، جامعي، دراسات عليا) المختلفة للمرأة وشكل العنف الممارس عليها.
 ٢. هل هناك علاقة بين المستويات الاقتصادية (معدوم، فقير، متوسط، عالي) المختلفة للمرأة وشكل العنف الممارس عليها.
 ٣. هل هناك علاقة بين طبيعة السكن (ملك، إيجار) وشكل العنف الممارس على المرأة.
 ٤. هل هناك علاقة بين الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل) وشكل العنف الممارس عليها.
- سنناقش نتائج الدراسة وذلك لكل متغير لوحده كالتالي:

أولاً: المؤهل التعليمي

من خلال النتائج الواردة في الفصل الثالث والمتعلقة بالمؤهل التعليمي نلاحظ أن أكثر النساء تعرضاً للعنف هن النساء الواقعات في المرحلة الدنيا من المستويات المختلفة للمؤهل العلمي، حيث بلغ عدد النساء المتعرضات للعنف والواقعات في المرحلة الدنيا كمستوى تعليمي 1944 امرأة، كما وأنضح من النتائج على أن أقل النساء تعرضاً للعنف هن النساء اللواتي يحملن شهادات جامعية ودراسات عليا، حيث بلغ عدد الحالات الواردة 13 حالة.

ثانياً: الوضع الاقتصادي للأسرة

بالنظر إلى النتائج الواردة في هذه الدراسة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للأسرة تبين لنا أن أكثر مستويات العنف متحققة في الأسرة متوسطة الوضع الاقتصادي والأسرة ذات المستوى الاقتصادي الفقير، حيث بلغ عدد المعنفين من الأسر ذات المستوى المتوسط 2090 حالة، بينما الأسر ذات المستوى الفقير بلغ عدد الحالات 1180 حالة، بينما الأسر ذات المستوى العالي من الوضع الاقتصادي عانت من أدنى مستويات العنف الذي بلغ عدد الحالات 245 حالة.

ثالثاً: طبيعة السكن

أظهرت الدراسة على أن أعلى مستويات العنف ظهر في الأسر التي تمتلك مساكن، بينما انخفضت مستويات العنف لدى الأسر المستأجرة لمساكن تسكن بها، حيث بلغ عدد الحالات المعنفة في الأسر المالكة 2438 حالة، بينما الأسر المستأجرة للبيوت 192 حالة.

رابعاً: الحالة الاجتماعية

تبين من نتائج الدراسة الحالية على أن أكثر النساء تعرضاً للعنف هن النساء المتزوجات، حيث بلغ عدد الحالات 2266 حالة، بينما أقل النساء تعرضاً للعنف هن النساء الأرمال حيث بلغ عدد الحالات 191 حالة.

المقدمة:

يعمل المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات وحل النزاعات بفروعه المختلفة في مدينة غزة وخان يونس ونابلس والخليل منذ سنوات عدة، على تقديم خدمات الدعم والتمكين لنساء ضحايا العنف سواء من خلال حل النزاعات الأسرية أو تقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية أو من خلال تقديم الإرشاد والعلاج النفسي والاجتماعي المناسب لضحايا العنف من النساء في المجتمع الفلسطيني.

ومن خلال هذه السنوات المتعددة التي عمل بها المركز في قضايا العنف ضد المرأة تكونت لديه خبرة واسعة في أساليب ودعم وتمكين النساء وتقديم الإرشاد والعلاج المناسب لهن فمذ عام 2007 حتى 2009 استقبل المركز بفروعه المختلفة أكثر من 5793 قضية مختلفة.

ومن أجل استفادة أكبر وأعظم للمعلومات والبيانات حول القضايا المختلفة لدى المركز عبر هذه السنوات المختلفة، فأن قاعدة البيانات التي أعدها المركز بخصوص هذه الحالات والقضايا المختلفة تخوله أن يعد دراسات وأبحاث مختلفة تساعده على تطوير تقديم الخدمات لضحايا العنف من النساء.

وهذه الدراسة التي بين أيدينا التي يقوم به المركز لتحليل بياناته حول القضايا الواردة للمركز بفروعه المختلفة منذ عام 2007 – 2009 هي أول دراساته عبر هذا المنهج متمنين من كافة الموظفين الذين يعملون مع نساء ضحايا العنف أخذ نتائج هذه الدراسة بعين الاعتبار ، كما ونعتقد أننا سنقدم أضافة دراسة بحثية للمجتمع الفلسطيني تعطي إضافة جديدة ومعنى جديد للعنف الممارس ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

تعاني النساء في العديد من المجتمعات من التمييز ضدهن سواء في التشريعات أو في الممارسات الاجتماعية اليومية، ومع أن درجة التمييز تختلف من مجتمع لآخر، إلا أنه ما زال موجوداً وممارساً.

وتظهر الأرقام والإحصائيات فوارق حقيقية بين النساء والرجال على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، فحوالي 70% من النساء من بين 1.3 بليون شخص يعيشن في فقر مدقع. وهذه النسبة تشير إلى أن زيادة الفقر بين النساء مرتبط بالتمييز ضدهن في سوق العمل، وفي التشريعات المختلفة، إضافة إلى وضعهن داخل العائلة.

ومن المهم في البداية أن نحاول وضع تعريف لمفهوم العنف وصولاً إلى مفهوم العنف الأسري.

تستعمل كلمة «عنف» لوصف الجريمة أول العدوان أو الاقتتال أو حتى الكلمات والألفاظ النابية وتشكلت أوصاف كثيرة لمجالات العنف منها: العنف الجسدي، والعنف المادي، والعنف النفسي، والعنف السياسي، والعنف الطفلي، والعنف الأسري وجاء في معجم لسان العرب أن العنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به. والتعنيف هو التوبيخ والتفريع واللوم. قال الخليل: العنف ضد الرفق، تقول عنف يعنف عنفاً فهو عنيف، إذا لم يرفق في أمره.

والعنف هو التسبب بإضرار الآخرين بالقتل والتشويه أو الجرح ويعرفه قاموس «راندوم هاوس» (RANDOM-House Dictionary) على أنه الشدة والإيذاء والقوة المادية، ويعرفه «روكنغ» بأنه الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين.

إن نسبة الأمية بين النساء في العالم هي الأعلى، ومعظم النساء يعملن عدد ساعات عمل أكثر من الرجال، ومعظم عملهن يكون غير مدفوع الأجر، وفي أغلب الأحيان لا يتم الاعتراف به. وتحتل النساء عالمياً ما بين 10-20% من المناصب الإدارية والتنفيذية، وأقل من 20% في أعمال التصنيع. والنساء لم يحصلن على حصص متكافئة من القروض في مؤسسات الإقراض الرسمية. وأما في مجال المشاركة السياسية وصنع القرار، فلن الإحصاءات تشير إلى أن 10% من المقاعد النيابية تحتلها نساء، وتشكل النساء أقل من 5% من قيادات دول العالم.

إن للمرأة دور متميز وأساس ومكانة سامية وحاسمة في تطور المجتمعات الإنسانية ، ولقد أصبح الاهتمام بموضوع المرأة مما يعد قضية أساسية وحاسمة على المستوى العالمي، وباتت قضية المرأة وخاصة العنف ضد المرأة قضية ذات أولوية ليس للمرأة ومنظماتها فقط، وإنما أيضاً لقادة الدول والمجتمعات والمؤسسات المدنية وللمختصين والمربين والمصلحين، حيث الشعور السائد بين طبقات المجتمع كافة بأن المرأة ما زالت أسيرة الأفكار التي تصادر دورها وتسلب الرؤية الذكورية والأنظمة القمعية التي زادت الأمور تعقيداً وقد عبرت عن هذه الحقائق أكثرية العلوم والمصادر والأبحاث والمقالات ووسائل إعلام عديدة، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه المشكلة ليست مقتصرة على بلد معين أو مجتمع معين، فهي ظاهرة منتشرة في جميع دول العالم.

إن لانتشار قضية العنف ضد المرأة أو تلك الظاهرة إذا جاز التعبير يقف وراءها مجموعة من العوامل والأسباب، حيث إن للعوامل الثقافية والتربوية والعادات والتقاليد والعوامل البيئية والاقتصادية إضافة إلى الأسباب التشريعية التي نجدها في كثير من الأحيان تمارس بل تساعد فيما يمارس على المرأة من عنف وتمييز ضدها. ومهما اختلفت الأسباب والمسببات تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة واحدة من أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية، وكما أن العنف ضد المرأة متعدد الأسباب فلا بد من تكاتف جميع الجهود والعمل على مستويات ثقافية واجتماعية واقتصادية وتشريعية بشكل متكامل للتغلب على تلك الظاهرة.

العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية

أظهر تقرير أصدرته الأمم المتحدة في عام (2001) أن واحدة من بين كل ثلاث نساء في العالم تعرضت للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس أو إساءة المعاملة بصورة أو بأخرى، وغالباً ما تتم هذه الانتهاكات لحقوق المرأة بواسطة إنسان يعرفه.

أشارت العديد من الدراسات الميدانية لمنظمات إنسانية غير حكومية أن امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث، تتعرض للضرب أو للإكراه والإهانة في كل يوم من أيام حياتها، كما ذكرت منظمة الصحة العالمية بأن قرابة 70% من ضحايا جرائم القتل من الإناث يُقتلن على أيدي رفاقهن الذكور.

وتمثل النساء والأطفال قرابة 80% من القتلى والجرحى من جراء استخدام الأدوات الجارحة والأسلحة، حسبما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة. وفي كل عام تتعرض ملايين النساء والفتيات للاغتصاب على أيدي رفاقهن الذكور، أو أقاربهن، أو أصدقائهن أو أشخاص غرباء، أو على أيدي أرباب العمل أو الزملاء، أو الجنود، أو أفراد الجماعات المسلحة. والكثير من الدارسين يعدّون التحديات الثقافية والحضارية على أنها عامل أساسي من العوامل المؤثرة في انتشار وتشكل مظاهر العنف في المجتمع العربي الراهن بحكم تأثير حياة الفرد

وخضوعه لمؤثرات ثقافية وحضارية كثيرة تنتشر بقوة وسرعة بسبب العوامل الاتصالية والاستهلاكية وما يتبعها من تنظيمات ملزمة بأشكالها المتنوعة وأغراضها المختلفة بحيث تشكل تحديات لا يستطيع المرء التخلص من مواجهتها بقبول ورضا، أو استجابة ايجابية، أو رفض عنفوي.

أما العنف الأسري الذي نرغب في التركيز عليه والذي يمكن قياسه من خلال جميع السلوكيات العدوانية والتي تحدث ضمن الأسرة والتي تؤدي إلى مظاهر وردود فعل شاذة تخرج عن الإطار الطبيعي والسلوك العدواني المقصود في التعريف السابق، هو العدوان الذي يستهدف حقوق أفراد الأسرة، وقد يكون هذا العنف موجهاً من الأب أو الأم، أو من الأخ الأكبر تجاه إخوته الأصغر أو من الإخوة الذكور تجاه أخواتهم الإناث.

يرى العالم (ادلر) أن الإنسان مخلوق اجتماعي، وأن العدوان يؤثر فيه عن طريق المجتمع، وما تصوغ له البيئة من مواقف عدوانية وسلوكيات عنيفة مرتبطة بها. وهنا يركز على المحددات الاجتماعية أكثر من المظاهر البيولوجية لممارسة العنف، وأن الفرد يتجه لتحقيق غايات محدودة تتمثل في التخلص من النقص، والسعي نحو الكمال ليحتل مكانة مرموقة في المجتمع عن طريق ممارسته للعنف.

وأن الإنسان منخرط في حالة تعويض دائمة عن الشعور بالنقص، والسيكولوجية عند ادلر تعتمد على التطور النفسي والجسمي عند الفرد لينتقل من ممارسة العنف إلى تركها، وكل جهد الإنسان في هذه الحياة هو عبارة عن عملية سعي وراء الكمال والسيطرة من خلال ممارسة العنف، وأن شعور الإنسان بالنقص يدفعه إلى ارتكاب العنف ضد الآخرين، ويعطي لآلية التعويض اهتماماً كبيراً ويعتبرهما الآلية الوحيدة للشعور كما يؤكد على الروابط بين المثل العليا للشخصية وبين القيم الاجتماعية. إذ أن الناس لديهم ميول فطرية للعنف ضد الآخرين، وهذا السلوك يُمكن الإنسان من التغلب على ضعفه الفيزيقي في أثناء التعامل مع الآخرين.

لذلك إن على الفرد أن يطور احترامه لذاته وأن ينمي اهتمامه الاجتماعي وترك العنف، وأن الإنسان لديه رغبة ملحة في السيطرة داخل هذا المجتمع والوصول إلى مكانة ذات معنى فيه، وأن غياب الشعور بالانتماء لدى الفرد يقوده إلى انفعالات مدمرة وخطيرة وأن هدف العلاج هو الاهتمام الاجتماعي من قبله ومن الآخرين المحيطين به، وأن أفضل طريقة لفهم الفرد هو الرجوع إلى عالمه الخاص.

فيما ترى (هورني) أن الصفات الشخصية تتولد وتتطور ليس فقط قبل التجربة الشخصية الفردية التي تكتب بالصدفة، ولكن أيضاً بواسطة الظروف الثقافية الخاصة التي نعيش تحت تأثيرها، إذ تعطي (هورني) ثقلاً أكبر للقوى الاجتماعية والثقافية بدلاً من القوى الفسيولوجية كعوامل أساسية في تكوين الشخصية، وترى أن مركز الشخصية ليس الجنس، لكن الحاجة والجهود للحصول على

الأمان، وأن القوى الاجتماعية في الطفولة هي التي تؤثر في نمو الشخصية والسلوك العدواني، فالعلاقة بين الطفل ووالديه هي العامل الأساس، فإذا توفرت للطفل ظروف الطفولة المناسبة فإنه ينمو ويتطور ليصبح ذات شخصية متكاملة خالية من العدوان والعنف والسلوك الشاذ. فكل فرد يمتلك الإمكانيات الموروثة لتحقيق السلوكيات المرغوبة، وأن ما يعرقل نمو الفرد هو إحباط الحاجة الأساسية للأمن في الطفولة، وأن كل فرد يستطيع التغيير نحو الأحسن، ويمكن منع العصاوية عن طريق تهيئة الظروف المناسبة في الطفولة، وتقدم (هورني) قائمة من عشر حاجات تكتسب نتيجة محاولة العثور على حلول لمشكلة اضطرابات العلاقات الإنسانية هي:

١. الحاجة إلى التعاطف والقبول وتعني محاولة دائمة من الفرد لكسب رضا الآخرين وإعجابهم.
٢. الحاجة إلى الاعتماد على شخص آخر وتعني حاجة ذلك الشخص إلى شخص آخر يسير أمور حياته.
٣. الحاجة إلى الحياة الضيقة المحدودة وتعني حاجة الفرد إلى أن يحصر نفسه ضمن حدود ضيقة.
٤. الحاجة إلى القوة وتعني حاجة الفرد للسيطرة على حياته الخاصة وعلى الآخرين.
٥. الحاجة إلى الاستغلال مثل هذا الشخص يفزعه استغلال الآخرين له ولكن لا يضايقه إلى أدنى حد حتى مجرد التفكير أن يستغل هو الآخرين.
٦. الحاجة إلى المكانة وتعني حاجة الفرد أن يكون محل تقدير ويسعى للحصول على اعتراف المجتمع بقدراته وامتداحه على مواهبه.
٧. الحاجة إلى الإعجاب الشخصي وتعني الحصول على قبول الآخرين لا على أساس ما هو عليه بل على أساس الصورة المثالية التي يعقدها على نفسه.
٨. الحاجة للطموح والانجاز الشخصي وتعني حاجة الفرد في أن يكون متفوقاً على الآخرين.
٩. الحاجة إلى الكمال وتعني تجنب الفرد الأخطاء من أجل الوصول إلى الكمال في سلوكه.
١٠. الحاجة إلى الاستغلال وتعني رغبة الفرد في أن يكون متكيفاً ذاتياً.

إن الشخص السوي لديه جميع هذه الحاجات، وهو يسعى إلى إشباعها ولكنه ينتقل من حاجة إلى أخرى مع تغيير الظروف، في حين يركز العصاوي على إحدى الحاجات وإن لم تشبع فإنها تثير لديه قلقاً شديداً كونها نقطة مركزية في حياته.

أما (روجرز) صاحب النظرية الإنسانية فقد أكد على الذات كونها المحور الأساسي للشخصية، والتي تتكون أثناء الاحتكاك والتفاعل مع البيئة بوجه عام والاحتكاك بالآخرين بوجه خاص، وتتكون نتيجة لذلك صفات، وهذه الصفات هي المصدر الأساسي للشعور بالعداء تجاه الآخرين وممارسة العنف ضدهم مع قيم تلتصق بهذه المدركات، وقد تتصل القيم بصورة الذات نتيجة لخبرة مباشرة مع البيئة، كونها مستمدة من الآخرين.

وإن مفهوم الذات هو مجموع الخصائص التي يعزوها الفرد لنفسه، والقيم السلبية والايجابية المتعلقة بها، وإن الواقع ليس كما هو وإنما على وفق ما يدركه الفرد. ويسمى بالإطار المرجعي، وأكد أهمية ذلك في الصحة النفسية، وترك أساليب العنف المستخدمة، فالفرد السوي لديه احترام عالي لذاته، وإن الاضطرابات العقلية تنشأ من عدم التطابق بين حاجة الفرد للتعبير عن مشاعره الحقيقية وبين الرغبة للحصول على احترام الآخرين عن طريق ممارسة العدوان والعنف، ويؤكد على ثلاث مفاهيم توحيدية هي:

١. الحاجة إلى الاعتبار الإيجابي من الآخرين.
٢. الحاجة إلى اعتبار الذات عن طريق ممارسة العنف.
٣. شروط التقدير.

أما أصحاب نظرية التعلم الاجتماعي (باندورا، ولتزر، دولارد، ميلر) يرون أن العنف يتكون عند الفرد عن طريق التعلم بالنمذجة وتعزيز السلوك، ويتغير السلوك تبعاً لنمط التعزيز المستخدم (الثواب - العقاب) فالسلوك الذي ينتهي بالثواب يميل إلى أن يتكرر مرة أخرى في مواقف مماثلة للموقف الذي أثيب فيه السلوك، كما أن السلوك الذي ينتهي بالعقاب يميل إلى أن يتوقف ويمتنع عن الحدوث وعلى الرغم من تأكيدهما على مبدأ التعزيز وأثره في تقوية السلوك فأنهما يشيران إلى أن التعزيز وحده ليس كافياً بحدوث بعض أنماط السلوك الذي يظهر فجأة عند الفرد في ظروف لا يستطيع فيها الفرد أن يفترض إن هذه الأنماط السلوكية قد تكونت تدريجياً عن طريق التعزيز. وهنا يعطون اهتماماً بالغاً للظروف الاجتماعية في تكوين السلوك العدواني عبر النموذج إذ أن الفرد في تصورهم لا يفهم إلا أثناء السياق الاجتماعي، وأن تشكيل السلوك يمكن أن يتعلمه الفرد من دون وجود تعزيز مباشر.

ويؤكدون في التعلم الاجتماعي في تكوين العنف على الملاحظة، وهي تلك العملية التي يتعلم الإنسان أثناءها بمجرد ملاحظة سلوك الآخرين (السلوك يتشكل بالملاحظة) الذي يطلق عليهم النماذج أو النموذج، ويتضمن التعلم بالملاحظة، القدرة على تعلم أنماط سلوكية معقدة أثناء مراقبة الآخرين، لأن الناس يمكن أن يتعلموا من النماذج التي يراقبونها ولو بشكل تقريبي والذي يتم عبر التعزيز الذاتي بدلاً من التعزيز الخارجي.

وللنمذجة أهمية خاصة في تكوين الضبط الذاتي، فمشاهدة الفرد لنموذج أثيب أو عوقب على القيام بسلوك ما يخلق توقعاً لدى هذا الملاحظ بأن قيامه بسلوك مشابه لسلوك النموذج سيجلب له نتائج مماثلة إذا قام بتقليده.

التصدي للعنف:

إنَّ محاربة العنف - كحالة إنسانية وظاهرة اجتماعية - عملية متكاملة تتآزر فيها أنظمة التشريع القانوني والحماية القضائية والثقافة الاجتماعية النوعية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي الديمقراطي، فعلى أجهزة الدولة والمجتمع المدني بمؤسساته الفاعلة العمل المتكامل لاستئصال العنف من خلال المشاريع التحديثية الفكرية والتربوية السياسية والاقتصادية، وهنا يجب إيجاد وحدة تصور موضوعي متقدم لوضع المرأة الإنساني والوطني، والعمل لضمان سيادة الاختيارات الإيجابية للمرأة في أدوارها الحياتية، وتنمية المكتسبات النوعية التي تكتسبها المرأة في ميادين الحياة وبالذات التعليمية والتربوية.

كما لابد من اعتماد سياسة التنمية البشرية الشاملة لصياغة إنسان نوعي قادر على الوعي والإنتاج والتناغم والتعايش والتطور المستمر، وهي مهمة مجتمعية وطنية تتطلب إبداع البرامج والمشاريع الشاملة التي تلحظ كافة عوامل التنمية على تنوع مصاديقها السياسية والاقتصادية والحضارية، إنَّ أي تطور تنموي سيُساعد في تخطي العقبات التي تواجه المرأة في مسيرتها الإنسانية والوطنية.

كما أنَّ للتوعية النسوية دور جوهري في التصدي للعنف، إذ لابد من معرفة المرأة لحقوقها الإنسانية والوطنية وكيفية الدفاع عنها وعدم التسامح والتهاون والسكوت على سلب هذه الحقوق، وصناعة كيان واع ومستقل لوجودها الإنساني وشخصيتها المعنوية، وعلى فعاليات المجتمع النسوي مسؤولية إبداع مؤسسات مدنية جادة وهادفة للدفاع عن المرأة وصيانة وجودها وحقوقها.

كما أنَّ للنخب الدينية والفكرية والسياسية الواعية أهمية حاسمة في صناعة حياة تقوم على قيم التسامح والأمن والسلام، وفي هذا الإطار يجب التنديد العلني بالعنف الذي تتعرض له المرأة والإصغاء للنساء والوقوف معهنَّ لنيل حقوقهنَّ، ويجب أيضاً مواجهة المسؤولين إذا ما تقاعسوا عن منع أعمال العنف ضد المرأة ومعاينة مرتكبيها وإنصاف ضحاياها، ورفض الأفكار والتقاليد التي تحط من شأن المرأة وتنتقص من آدميتها ودورها ووظيفتها.

وأيضاً لا مناص من العمل على توافر البنى التحتية لنمو المرأة وتطورها الذاتي كقيام المؤسسات التعليمية والتثقيفية والتأهيلية الحديثة التي تساعد على شرح وتبسيط الموضوعات سواء كانت موضوعات تربوية أو صحية أو اجتماعية أو سياسية لضمان تقدمها السريع.

كما لابد من فاعلية نسوية صوب تشكيل مؤسسات مدنية لحفظ كيانها الإنساني والوطني، ولابد وأن تقوم هذه المؤسسات على العمل الجمعي والمعتمد على نتائج البحث العلمي وعلى

الدراسات الميدانية حتى تتمكن الجمعيات والمؤسسات النسوية من الانخراط الواقعي في بؤبة المجتمع المدني الحارس للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وللإعلام دور كبير في صناعة ثقافة متطورة تجاه المرأة كوجود ورسالة ودور إنساني ووطني، وعليه يقع مسؤولية مضاعفة لخلق ثقافة الرفق والرحمة في العلائق الإنسانية الخاصة والعامة، فعلى وسائل الإعلام المتنوعة اعتماد سياسة بناءً تجاه المرأة وإقصائية لثقافة العنف الممارس ضدها، فعلى سبيل المثال يجب الابتعاد عن الصورة النمطية المُنمطة للمرأة إعلامياً بأنها ذات عقلية دونية أو كيدية تأمرية أو قشرية غير جادة، كما يتطلب الأمر الابتعاد عن البرامج الإعلامية التي تتعامل محتوياتها مع حل المشاكل الإنسانية والخلافات العائلية بالعنف والقسوة والقوة.. والتركيز على حل المسائل الخلافية داخل المحيط الإنساني والأسري بالتفاهم والمنطق والأسلوب العلمي والأخلاقي الرفيع.

العنف ضد المرأة الفلسطينية:

يعتبر العنف المبني على النوع الاجتماعي من أخطر المشكلات التي تواجه المرأة الفلسطينية، وأكثرها حدة، لانعكاسه بسلبياته المتعددة على كينونتها الإنسانية وكرامتها، ناهيك عن صحتها بمفهومها العام، ذلك الذي يعتبر البعد النفسي أحد أهم أركانه.

وعلى الرغم من قلة توفر المصادر والبيانات التي تناقش وتوضح مستوى الجرائم الإنسانية التي تلحق بالأنثى الفلسطينية، إلا أنه ووفقاً للقليل المتوفر منها يستنتج المرء بأن هناك انتشاراً واسعاً لهذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه وطبقاته، لما لذلك من مدلولات كثيرة، لعل من أهمها غياب الرادع القانوني الاجتماعي للحد من هذه العلة الاجتماعية وتجريمها.

وكمثال على ذلك، ما ورد في بعض التقارير الخاصة بأنه تم قتل 25 امرأة تحت ما يسمى "الشرف" في الفترة الممتدة ما بين أيار لعام 2004 وتموز لعام 2005 في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك وفقاً لبيانات وزارة شؤون المرأة، هذا ناهيك عن حالات الشروع بالقتل وبالاغتصاب وغيرهما من أنماط العنف الممارس ضد المرأة الفلسطينية.

ومن الحريّ الإشارة ضمن هذا السياق، إلى أنه واستناداً إلى هذا التقرير فإن معظم مرتكبي جرائم قتل النساء هم من أقربائهن الذكور (الأب، الأخ، العم) ولم يصدر حتى الآن حكماً على أيّ منهم، بل أن معظمهم تم الإفراج عنهم بكفالة خلال مدة لا تتجاوز 3 أيام، الأمر الذي يحمل في طياته الكثير من المعاني والتفسيرات.

وضمن هذا السياق، فإن النساء الفلسطينيات وعلى الرغم من أهمية الدور الذي قمن به وما زلن في مسيرة النضال الشعبي الفلسطيني سواء كنّ أفراداً شاركن بطريقة عشوائية، أو مجموعات مؤطرة داخل جمعيات ومنظمات نسوية، إلا أن المتتبع لحال المرأة الفلسطينية يلمس الإجحاف الملحق بحقها على جميع المستويات: القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وفي كلا الاتجاهين العملي والنظري، وهذا ما يدحض الرأي القائل بأن التجربة النضالية للمرأة الفلسطينية جعلتها تتخلص في العوائق والقيود الاجتماعية الثقافية التي تحول دون تقدمها في الحياة، إلا أن هذا لا يعني النفي الكامل لبعض الإنجازات التي حصلت عليها المرأة الفلسطينية من خلال مشاركتها في الحركة الوطنية ومن أهمها ظهور بعض القيادات الطليعيات من النساء.

أهمية الدراسة:

بما أن العنف ضد النساء ليس بالضرورة أن يكون نابع من نزعات عدوانية ذاتية لدى الشخص المعتدي بقدر ما أن يكون العنف سببه الأوضاع المعيشية والحياتية للمرأة (تعليمي، طبيعة السكن، الوضع الاقتصادي، الحالة الاجتماعية). ومن خلال ملاحظتنا على الحالات الواردة للمركز تبين لنا أن الكثير من حالات العنف المترددة للمركز أن سببها الأوضاع المعيشية والحياتية التي تعيشها المرأة، ومن هنا تتبع أهمية البحث والدراسة لمعرفة العلاقات والارتباطات بين هذه المتغيرات مع شكل العنف الممارس ضد المرأة، في أنها تنظم التدخلات النفسية والقانونية والاجتماعية كمحاولات لرفع العنف عن المرأة، باعتبار أن هذه المتغيرات يمكن تغييرها وتطويرها بما يتناسب مع أوضاع المرأة.

مشكلة الدراسة:

العنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع الفلسطيني، أو العنف الذي تعرض نفسها له هو نتاج لظروف اجتماعية معينة، وهذا العنف بات ظاهرة واسعة الانتشار وفق ما ينشر من إحصائيات وتقارير حول الموضوع، مع التأكيد على أن ما خفي قد يكون أعظم كون ليس جميع حالات العنف أو محاولات الانتحار التي تتعرض لها النساء تصل للشرطة أو المؤسسات والجمعيات المختصة في موضوع المرأة نتيجة العادات والتقاليد التي تحكم المجتمع الفلسطيني. وفي إحصائيات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2005 أشارت هذه الإحصائيات لتعرض 52.7% من النساء لعنف نفسي، و 25% لعنف جسدي لمرة واحدة على الأقل، وشملت هذه الدراسة النساء غير المتزوجات واللواتي يسكن مع الأسرة وأعمارهن (18) عام فما فوق.

في المقابل أشارت نفس الدراسة بخصوص النساء اللواتي سبق لهن الزواج أن 61.7% منهن تعرضن لعنف نفسي ولو لمرة واحدة من قبل الزوج، و 23.3% تعرضن لعنف جسدي ، 10.9% تعرضن لعنف جنسي.

مع كل إحصائية تصدر حول موضوع العنف ضد المرأة، وبعد كل جريمة قتل للنساء تنتفض بعض الأقاليم وبعض الناشطات في شؤون المرأة ليوم أو ليومين ومن ثم تهدأ العاصفة انتظاراً لجريمة جديدة بحق المرأة الفلسطينية دون السير خطوات عملية على الأرض تحد من هذه الظاهرة.

هذا الموضوع يجب أن يكون العمل عليه في اتجاهين، الأول دراسة الأسباب والدوافع للعنف ضد المرأة، والاتجاه الثاني سبل الحل والعلاج لهذه القضية التي باتت ظاهرة واسعة الانتشار وفق المعطيات الإحصائية، والحلول التي يجب أن تطرح يفترض أن تكون نتيجة دراسات تحليلية للأسباب لا العمل على طرح حلول فلسفية ونظرية أكثر منها واقعية، كما أن هذه الحلول يجب أن تأخذ القيم الفكرية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني بعين الاعتبار

لذا ومن هذا القبيل فإن المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات يقدم دراسة للحالات من النساء المعنفات المتوجه للمركز وذلك من أجل معرفة العلاقة ما بين المستوى الاقتصادي والتعليمي وطبيعة السكن والحالة الاجتماعية ومستوى العنف ضد المرأة، لعلنا نسهم في دراسة هذه الظاهرة، كما وإننا من خلال الخدمات التي نقدمها من إرشاد واستشارات نفسية وقانونية وحل نزاعات نسهم في العلاج والإرشاد للحالات.

أسئلة الدراسة:

١. هل هناك علاقة بين المستويات التعليمية (أمي، مراحل دنيا، ثانوية عامة، جامعي، دراسات عليا) المختلفة للمرأة وشكل العنف الممارس عليها.
٢. هل هناك علاقة بين المستويات الاقتصادية (معدوم، فقير، متوسط، عالي) المختلفة وشكل العنف الممارس عليها.
٣. هل هناك علاقة بين طبيعة السكن (ملك، إيجار) للمرأة وشكل العنف الممارس عليها.
٤. هل هناك علاقة بين الحالة الاجتماعية (أعزب، مطلق، متزوج، أرملة) وشكل العنف الممارس عليها.

حدود الدراسة:

شملت الدراسة جميع الحالات الوارد للمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات من كافة فروعها من النساء المتعرضات للعنف بجميع أشكاله ما بين الأعوام 2007 - 2009 حيث شملت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

منهج البحث وخطواته:

- تم اختيار العينة حيث شملت النساء المتعرضات للعنف ضمن مشاريع المركز للأعوام 2007-2008-2009 في محافظات الضفة الغربية والقطاع وكانت هذه الحالات تتوارد إلى المركز بشكل شخصي أو عبر الخط المجاني.
- تم استخدام أدوات البحث (ملفات الحالات الواردة لجميع فروع المركز، دراسات سابقة).
- تم إجراء التحليل الإحصائي لجميع الملفات للعوام السابقة الذكر حسب المستويات الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة السكن والتعليمية ومستوى العنف ضد المرأة.

تحديد المصطلحات:

- العنف لغوياً: هو ضد الرفق
- العنف اصطلاحاً: هو التسبب بإضرار الآخرين بالقتل والتشويه أو الجرح.
- المؤهل العلمي: هو المحصور ما بين (أمي، مرحلة دنيا، ثانوية عامة، جامعي، دراسات عليا)
- الوضع الاقتصادي: هي الحالة المادية المحددة في (معدوم، فقير، متوسط، عالي)
- الحالة الاجتماعية: هي الحالة المحددة في (أنسة/أعزب، متزوجة، مطلقة، معلقة، أرملة)
- طبيعة السكن: طبيعة السكن من حيث (ملك، إيجار)

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

المستوى التعليمي:

قامت الباحثة: أمل عودة بعمل دراسة في الأردن "حول العنف ضد المرأة في الأردن" وشملت جميع محافظات المملكة سنة 2004 حيث بلغت نسبة انتشاره (66.2%) ويعود السبب في انتشار هذا العنف بشكل كبير إلى طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الأردني والذي أناط العمل خارج المنزل للذكور دون الإناث، ورافقه العديد من التغييرات الأخرى كارتفاع المستوى التعليمي للمرأة ورغبتها في الاستقلال الاقتصادي. حيث أوضحت حسب الدلائل الإحصائية والفرضيات الخاصة بدراساتها ما يلي:

- تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة العاملة وتعرضها لانتهاك حقوقها القانونية وممارسة التهديد من قبل صاحب العمل، فكلما قل المستوى التعليمي للمرأة زاد تعرضها للعنف، وقد يعود السبب إلى أن العاملات غير المؤهلات علمياً يمارسن أعمالاً بسيطة من الممكن أن يقوم بها أي شخص آخر، فيما لو تركن العمل.
- دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة وتعرضها للمضايقات والتحرشات الجنسية، كما لا يوجد علاقة بين عمر المرأة والتحرشات الجنسية وهذا يعني أن لا وجود لأي مانع أو حاجز يحمي المرأة من ممارسة التحرشات الجنسية، فهي تتعرض للمضايقات متعلمة أو غير متعلمة، صغيرة أو كبيرة، فالرغبات الجنسية عبارة عن حاجات تحتاج إلى إشباع فقط، كما لا يوجد علاقة بين نوع المهنة والمضايقات الجنسية لأن المرأة العاملة تتعرض للمضايقات بكل أنواع الأعمال والمهن دون استثناء.

الباحث بسام عليان أشار خلال دراسة للمجتمع الغزالي عن تدني المستوى التعليمي: حيث أشار إلى أن عدم حصول الزوجين على مستوى كاف من التعليم، أو اتساع الفجوة في المستوى التعليمي بين الزوجين - كأن تكون الزوجة جامعية والزوج حصل على التعليم الثانوي فقط - قد يكون هذا العامل سبباً في انتشار العنف الأسري. لأنه في مثل هذه الحالة لا توجد قنوات الحوار والتفاهم بين الزوجين، الزوج يشعر بالنقص والدونية تجاه زوجته، فيعوض هذا النقص بالعنف تجاه زوجته العنف.

ورد في الدراسة الجزائرية أن المعنفات تتراوح أعمارهن من سنة واحدة إلى 93 سنة، إلا أن النساء الشابات يكن عرضة أكثر للعنف حيث يكون العنف في عدد كبير من الأسر أداة تأديب وتربية ورسم للحدود الاجتماعية، وتبين الإحصائيات أن النساء الأميات أو ذوات المستوى التعليمي المحدود هن الأكثر عرضة للعنف حيث تمثل هذه الشريحة ثلثي النساء المعنفات في المغرب ونصفهن في الجزائر وفي تونس.

كما أن هشاشة الأوضاع الاقتصادية للمرأة أو انعدام موارد رزق خاصة بها تكون في أغلب الحالات من العوامل الميسرة لتعرضها للعنف، حيث تبين أن ربوات البيوت العاطلات عن العمل في الجزائر يمثلن 52.4% وفي المغرب أغلبية النساء ضحايا العنف (73.3%) هن من العاملات.

دراسة في مملكة البحرين تحت رعاية سمو الشخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حيث شملت الدراسة 500 مفردة (50% للإناث، 50% للذكور)، وتوزعت على جميع محافظات البحرين الخمس، وأظهرت بعض نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- لم يشكل تعليم المرأة وعملها دافعين لانخفاض ممارسة العنف ضدها، فكلما كان تعليم الزوجة وعملها غير متكافئ مع تعليم الزوج وعمله، كلما أدت تلك الفروقات إلى سبب من أسباب العنف ضدها. كما أنه لم يرسخ فكرة استقلالهن وكجزء من هويتهن في الثقافة السائدة، وبررت بعض نساء العينة لجوء الرجل للعنف، كجزء من تكوينه الرجولي، ولهذا فصورة الرجولة والأنوثة السائدة في مجتمع الدراسة تشكل إحدى آليات إنتاج العنف ضد المرأة وخاصة الزوجة، كما أشارت بعض نساء العينة إلى مسؤولية الأم عبر التنشئة الاجتماعية للرجال، حيث يعاد إنتاج العنف الممارس على نساء أخريات وذلك من خلال إكسابهم الصورة المثالية للرجل.

المستوى الاقتصادي:

في دراسة أجراها "مركز شؤون المرأة" في قطاع غزة سنة 2007 بينت عينة الدراسة أن (20%) من النساء للاتي تعرضن للعنف كان بسبب البطالة وعدم وجود عمل للزوج، كما أظهرت دراسة أخرى لـ "كامل المنسي" أن (45.1%) من النساء ذكرن أن العنف الذي يحدث لهن بسبب الأوضاع الاقتصادية.

وفي ألمانيا ذكرت دراسة ألمانية أن ما لا يقل عن مائة ألف امرأة تتعرض سنوياً لأعمال العنف الجسدي أو النفسي التي يمارسها الأزواج، أو الرجال الذين يعاشرونهن مع احتمال أن يكون الرقم الحقيقي يزيد عن المليون، وقالت الدراسة أن الأسباب المؤدية إلى استخدام العنف هي البطالة زمنياً طويلاً، والديون المالية، والإدمان على المشروبات الكحولية، والغيرة الشديدة، وقد وضعت الوزارة

الألمانية الاتحادية لشؤون الشبيبة والأسرة والصحة مشروعاً لتقديم المساعدة من قبل منظمة خيرية على أن يتم ذلك خلال عامين.

وفي دراسة قامت بها الباحثة د. بنة بو زبون في البحرين سنة 2008 شملت المجتمع البحريني بشكل خاص والمجتمع الخليجي بشكل عام، وكان من نتائجها:

- بالنسبة للعامل التعليمي فإن حصول المرأة على مؤهلات علمية عالية يجعلها أقل عرضة للعنف من قبل الزوج، لذا كانت نسبة ممن تعرضن للعنف من حملة شهادات الإعدادي وما دون ذلك، عالية قياساً بمن يحملن شهادات أعلى.
- أما بالنسبة للعامل الاقتصادي فقد كانت المرأة العاملة أقل تعرضاً للعنف قياساً بربات البيوت، ومن الملفت للنظر حول قوة ارتباط العامل الاقتصادي بالعنف هو أن نسبة التعرض للعنف تزداد بانخفاض الراتب الشهري للزوجات والعاملات وذوات الدخل.

وانتقدت دراسة ميدانية بعنوان "العنف ضد المتزوجات" نظمها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة قانون العقوبات القطري لعدم تضمّنه نصوصاً تعاقب على العنف المنزلي أو الجرائم التي تحدث ضمن إطار الأسرة، وأشارت الدراسة التي قامت بها الدكتورة كلثم الغانم - أستاذ علم الاجتماع المشارك بجامعة قطر - إلى أن الدراسة أجريت على (1200) امرأة تم اعتماد (1117) امرأة قطرية متزوجة، منهنّ (64%) من مدينة الدوحة، (20%) من مدينة الريان، (5%) من مدينة الوكرة أن انخفاض مستوى دخل الأسرة أسهم في زيادة فرص العنف الموجه للمرأة.

الحالة الاجتماعية:

مركز معلومات وإعلام المرأة، أصدر دراسة حول العنف ضد المرأة للباحثة فاطمة مصالحة رصدت فيها ظاهرة العنف ضد النساء في العالم عموماً وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص لسنة 2009، وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن هناك علاقة عكسية بين كل من الحالة التعليمية والحالة العملية للنساء اللواتي تعرضن للعنف، ونوع العنف وخاصة الجسدي والجنسي، حيث يقل العنف مع تزايد المستوى التعليمي للمرأة ودخولها إلى سوق العمل لذلك من الضروري، فرض وتطبيق قانون التعليم الإلزامي حتى المرحلة الثانوية، مع ضمان فرص مادية لتعليم الفئات الأكثر فقراً من خلال تحسين الجهاز التربوي، وتوفير المنح الجامعية، مستنتجة أن هناك علاقة طردية بين عدد أفراد الأسرة ونسبة النساء المعنفات، حيث يرتفع العنف بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن خمسة أفراد لتبلغ 64.2% للعنف النفسي، 24.5% للعنف الجسدي، 10.9% للعنف الجنسي، وأظهر المسح الميداني أن نسبة النساء غير المتزوجات "18 سنة فأكثر" تعرضن للعنف النفسي من قبل أفراد الأسرة بنسبة تتراوح بين 52.7% -

55.6% بالضفة الغربية، و 64.9% في قطاع غزة، وتعرضن للعنف الجسدي 25.0%،
منهن 25.4% في الضفة الغربية، و 24.1% في قطاع غزة، مبيّنة أن أكثر من نصف الإناث
غير المتزوجات في الأراضي الفلسطينية يتعرضن للعنف النفسي، وربعهن تعرضن للعنف
الجسدي.

في دراسة قام بها مركز الإحصاء الفلسطيني حيث قال شبانة - رئيس الجهاز المركزي للإحصاء
الفلسطيني - أن البحث تم تنفيذه في الفترة 2005/12/18 - 2006/1/18 على عينة بلغت
12123 أسرة، توزع بواقع 7722 أسرة في الضفة الغربية، 4401 أسرة في قطاع غزة، حيث
تعتبر هذه الدراسة شاملة لأفراد الأسرة الزوج، الزوجة، الأطفال، كبار السن، الإناث (18 سنة
فأكثر) غير المتزوجات، وأظهرت البيانات أن 24.6% من الإناث غير المتزوجات أفدن بتعرضهن
لأحد أشكال العنف الجسدي لمرة واحدة على الأقل خلال عام 2005، مقارنة مع 53.5% أفدن
بتعرضهن لأحد أشكال العنف النفسي لمرة واحدة على الأقل على مستوى الأراضي الفلسطينية،
ويلاحظ أن نسبة المتعرضات لعنف نفسي في قطاع غزة أقل منها في الضفة الغربية بواقع (47.3%
، 56.1%) على التوالي، وأن نسبة اللواتي تعرضن للعنف الجسدي في كلاً من الضفة الغربية وقطاع
غزة (24.4%، 25.1%) على التوالي، كما أشار شبانة إلى ارتفاع نسبة اللواتي تعرضن للعنف
النفسي لمرة واحدة في الحضر (56.5%) مقارنة مع المخيمات والريف (54.6%، 46.8%) على
التوالي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة:

يتكون المجتمع البحثي لهذه الدراسة من جميع الحالات والقضايا الواردة للمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بكافة فروعها المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين الأعوام 2007 - 2009 والمتمثلة في 5793 حالة وقضية ما بين حالات هاتف ومركز متضمنة الاستشارات نفسية واجتماعية وقانونية.

عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة ما نسبته 70% من مجتمع الدراسة وهو ما يقارب 3970 قضية وحالة حيث تم الأخذ بعين الاعتبار أن تكون هذه النسبة متمثلة لسنوات مختلفة، وكذلك ممثلة للأنواع المختلفة لطبيعة الحالات والقضايا الواردة للمركز والجدول التالي يوضح توزيع العينة وطبيعتها على مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

المحافظة	حالة مركز	حالة هاتف	استشارة هاتف	استشارة مركز	المجموع
شمال غزة	461	191	125	87	864
غزة	141	76	38	88	343
محافظة الوسطى	361	56	87	76	580
خانيونس	232	97	68	36	433
رفح	110	17	17	30	174
رام الله والبيرة	4	21	26	4	55
نابلس	278	100	184	285	847
الخليل	238	39	140	185	602
أريحا	0	0	1	0	1
بيت لحم	0	3	2	0	5
القدس	0	0	6	0	6
سلفيت	2	2	3	2	9
طوباس	1	0	2	0	3
طولكرم	5	4	5	5	19
قلقيلية	1	3	1	2	7
جنين	2	4	14	2	22
المجموع	1836	613	719	802	3970

خطة البحث:

تقوم خطة البحث على عمل تحليل إحصائي لطبيعة الحالات التي تتراد المركز بالضفة وغزة في الفترة الواقعة ما بين 2007 إلى 2009 لمعرفة مستويات العنف ضد المرأة والمتعلقة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية وحالات السكن والمستوى التعليمي، بالإضافة للإطلاع على مجموعة من الدراسات والأبحاث والإحصائيات المتعلقة بالعنف ضد النساء في الوطن العربي، وفي اجتماع تم لمناقشة الخطة من قبل مدير المركز وهيئة مختصة من المؤسسات التي تعمل في مشاريع وبرامج متعلقة بالعنف ضد النساء وبعد المناقشة والحوار تم استخلاص خطة البحث المتعلقة بالعنف ضد النساء ومدى علاقته بالمستوى التعليمي والاقتصادي والحالة الاجتماعية وحالة السكن.

لماذا خطة البحث؟

- ١) لمعرفة أسباب تزايد العنف داخل الأسر.
- ٢) لمعرفة طبيعة البيئات التي ينشأ فيها العنف.
- ٣) لمعرفة الدوافع لدى الرجال الذين يمارسون العنف ضد النساء في بيئات مختلفة.
- ٤) لمعرفة مستوى الأثر من ناحية التعليمية والاقتصادية ومدى علاقته على حجم العنف الواقع على المرأة.
- ٥) لمعرفة ما إذا كان العنف أصبح ظاهرة اجتماعية أو مشكلة يمكن الحد منها؟

تحليل البيانات:

انتهجت الدراسة الأسلوب التحليلي كأسلوب دراسي لتحليل البيانات معتمدة على عدد القضايا الواردة للمركز استناداً إلى المدن والمحافظات في قطاع غزة والضفة الغربية، واستناداً إلى المستويات المختلفة للمتغيرات المستقلة للدراسة. وقد تم اعتبار أن مستويات العنف ترتفع بارتفاع أعداد الحالات الواردة لدى المركز والمتعلقة بالمتغير المستقل موضوع الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1. أعداد الحالات حسب المؤهل التعليمي والمحافظة:

المحافظة	أمي	مرحلة دينا	ثانوية عامة	جامعي	دراسات عليا	المجموع
شمال غزة	49	239	312	256	8	864
غزة	33	133	102	74	1	343
محافظة الوسطى	31	179	245	125	0	580
خانيونس	14	132	179	108	0	433
رفح	5	55	66	48	0	174
رام الله والبيرة	4	10	26	13	2	55
نابلس	60	377	224	185	1	847
الخليل	37	294	176	94	1	602
أريحا	0	1	0	0	0	1
بيت لحم	0	0	1	4	0	5
القدس	0	3	2	1	0	6
سلفيت	0	3	2	4	0	9
طوباس	0	1	1	1	0	3
طولكرم	0	7	3	9	0	19
قلقيلية	1	3	1	2	0	7
جنين	0	3	12	7	0	22
المجموع	234	1440	1352	931	13	3970

2. أعداد الحالات حسب الوضع الاقتصادي للأسرة والمحافظة

المحافظة	معدوم	فقير	متوسط	عالي	المجموع
شمال غزة	102	228	457	77	864
غزة	46	120	163	14	343
محافظة الوسطى	64	206	272	38	580
خانيونس	28	151	240	14	433
رفح	11	76	81	6	174
رام الله والبيرة	1	9	32	13	55
نابلس	128	207	462	50	847
الخليل	66	165	348	23	602
أريحا	0	0	1	0	1
بيت لحم	0	1	2	2	5
القدس	0	4	1	1	6
سلفيت	3	0	6	0	9
طوباس	0	1	2	0	3
طولكرم	3	7	7	2	19
قلقيلية	1	4	1	1	7
جنين	2	1	15	4	22
المجموع	455	1180	2090	245	3970

3. أعداد الحالات حسب طبيعة السكن والمحافظة:

المحافظة	ملك	إيجار	لم يذكر	المجموع
شمال غزة	509	61	294	864
غزة	215	34	94	343
محافظة الوسطى	520	16	44	580
خانيونس	294	27	112	433
رفح	154	5	15	174
رام الله والبيرة	24	3	28	55
نابلس	223	36	588	847
الخليل	473	10	119	602
أريحا	1	0	0	1
بيت لحم	4	0	1	5
القدس	1	0	5	6
سلفيت	7	0	2	9
طوباس	1	0	2	3
طولكرم	8	0	11	19
قلقيلية	2	0	5	7
جنين	2	0	20	22
المجموع	2438	192	1340	3970

4. أعداد الحالات حسب الحالة الاجتماعية والمحافظة:

المحافظة	آنسة/أعزب	متزوج/ة	مطلق/ة	معلقة	أرملة	المجموع
شمال غزة	194	468	85	66	51	864
غزة	71	176	39	30	27	343
محافظة الوسطى	151	343	38	31	17	580
خانيونس	101	228	37	28	39	433
رفح	33	110	19	7	5	174
رام الله والبيرة	31	21	3	0	0	55
نابلس	201	485	89	44	28	847
الخليل	98	413	39	30	22	602
أريحا	0	1	0	0	0	1
بيت لحم	3	2	0	0	0	5
القدس	3	3	0	0	0	6
سلفيت	5	2	2	0	0	9
طوباس	1	1	1	0	0	3
طولكرم	6	5	7	0	1	19
قلقيلية	3	0	2	1	1	7
جنين	14	8	0	0	0	22
المجموع	915	2266	361	237	191	3970

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

اعتمدت الدراسة الأسئلة البحثية التالية:

١. هل هناك علاقة بين المستويات التعليمية (أمي، مراحل دنيا، ثانوية عامة، جامعي، دراسات عليا) المختلفة للمرأة وشكل العنف الممارس عليها.
٢. هل هناك علاقة بين المستويات الاقتصادية (معدوم، فقير، متوسط، عالي) المختلفة للمرأة وشكل العنف الممارس عليها.
٣. هل هناك علاقة بين طبيعة السكن (ملك، إيجار) للمرأة وما بين أشكال العنف الممارس عليها.
٤. هل هناك علاقة بين الحالة الاجتماعية (أعزب، مطلق، متزوج، أرملة) وشكل العنف الممارس عليها.

سنناقش نتائج الدراسة وذلك لكل متغير لوحده كالتالي:

أولاً: المؤهل التعليمي

من خلال النتائج الواردة في الفصل الرابع والمتعلقة بالمؤهل التعليمي نلاحظ أن أكثر النساء تعرضاً للعنف هن الواقعات في المرحلة الدنيا من المستويات المختلفة للمؤهل العلمي، حيث بلغ عدد النساء المتعرضات للعنف والواقعات في المرحلة الدنيا كمستوى تعليمي 1440، كما وأتضح من النتائج على أن أقل النساء تعرضاً للعنف هن النساء اللواتي يحملن شهادات جامعية ودراسات عليا حيث بلغ عدد الحالات الواردة 13 حالة.

إذاً نلاحظ أنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة قل احتمال تعرضها للعنف وهذا ما تنفق مع نتائج كثير من الدراسات التي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة العاملة وتعرضها لانتهاك حقوقها القانونية، فكلما قل المستوى التعليمي للمرأة زاد تعرضها للعنف، كما أن النتائج هذه تتوافق مع الدراسة التي قامت به د. بنه بو زبون في البحرين عام 2008 حيث وجدت أن حصول المرأة على مؤهلات علمية يجعلها أقل عرضة للعنف من قبل الزوج، كما وتتفق هذه النتائج مع دراسة قام بها مركز معلومات وإعلام المرأة للباحثة فاطمة مصالحة في فلسطين 2009 حيث وجدت أن هناك علاقة عكسية بين كل من الحالة التعليمية ونوع العنف الذي تتعرض له المرأة حيث يقل العنف مع تزايد المستوى التعليمي.

ويمكن أن يفهم هذا الأمر أن الأسر التي لديها مستويات عالية من المستوى التعليمي قد تلجأ إلى أساليب إنسانية وحضارية لحل مشكلاتها بعيداً عن العنف لذا فكلما ارتفع المؤهل العلمي قل احتمال تعرض المرأة للعنف.

ثانياً: الوضع الاقتصادي للأسرة

بالنظر إلى النتائج الواردة في هذه الدراسة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للأسرة، تبين لنا أن أكثر مستويات العنف متحققة في الأسر متوسطة الوضع الاقتصادي، وكذلك في الأسر ذات المستوى الاقتصادي الفقير حيث بلغ عدد المعنفات من الأسر ذات المستوى المتوسط 2090 حالة، بينما الأسر ذات المستوى الفقير بلغ عدد الحالات 1180 حالة، بينما الأسر ذات المستوى العالي من الوضع الاقتصادي عانت من أدنى مستويات العنف حيث بلغ عدد الحالات 245 حالة، وهذا ما اتفق مع كثير من الدراسات التي درست العلاقة بين الوضع الاقتصادي للأسر وأثره على مستويات العنف حيث تبين أن تدني مستوى الوضع الاقتصادي للأسر يزيد من مستويات العنف لديها.

ثالثاً: طبيعة السكن

ظهر في هذه الدراسة أن أعلى مستويات العنف ظهرت في الأسر التي تمتلك مساكن، بينما انخفضت مستويات العنف لدى الأسر المستأجرة لمساكنها، حيث بلغ عدد الحالات المعنفة في الأسر المأجرة 2438 حالة، بينما الأسر المستأجرة للبيوت 192 حالة ويمكن تفسير هذه النتائج كالتالي:

١. بالرجوع إلى النتائج السابقة المتعلقة بالوضع الاقتصادي تبين أن أكثر مستويات العنف ظهرت في الأسر متوسطة الدخل، ومن خلال ملاحظة القدرات الاقتصادية والمالية لامتلاك بيوت يتوقع أن الأسر متوسطة الدخل والتي تعاني من أعلى مستويات العنف وكذلك أسر عالية الوضع الاقتصادي هي أكثر قدرة على امتلاك بيوت، لذا فمن الطبيعي أن تظهر أعلى مستويات العنف في الأسر المأجرة للبيوت.
٢. من خلال الاستقراء والملاحظة العامة تبين أن الأسر التي تمتلك بيوتاً هي أكثر من تلك التي تستأجرها، لذا من الطبيعي أن عدد الحالات للنساء المعنفات سوف تأتي من الأسر التي تمتلك بيوتاً باعتبارها هي الأسر الأكثر عدداً.

رابعاً: الحالة الاجتماعية

اتضح من نتائج الدراسة الحالية أن أكثر النساء تعرضاً للعنف هن النساء المتزوجات حيث بلغ عدد الحالات 2266 حالة، بينما النساء الأرمال هن أقل النساء تعرضاً للعنف حيث بلغ عدد الحالات 191 حالة. وهذا أمر طبيعي على اعتبار أن النساء المتزوجات بما لديهن من أولاد، وبما يظهر لديهن من حاجات ومتطلبات كثيرة للأولاد والبيت والمعيشة يجعل احتمال ظهور مشكلات وبالتالي ظهور العنف أمر وارد، هذا من جانب ومن جانب آخر لكونها (المرأة المتزوجة) هي النوع الوحيد من النساء التي لها شريك كونها متزوجة مقارنة مع باقي أنواع النساء الأنسات أو المطلقات أو المعلقات أو الأرمال وهذا يجعل النساء المتزوجات عرضة لحدوث المشاكل وبالتالي التعرض للعنف من الشريك الذي غالباً ما يفهم الرجولة والذكورة بطريقة مغلوطة مفادها التسلط والعنف.

المراجع

١. الحج يحيى، دراسة حول ضرب الزوجات، فلسطين، 1998.
٢. د. هيفاء أبو غزالة، تقرير حول العنف ضد المرأة، الأردن، المجلس الوطني لشؤون المرأة.
٣. حسين درويش العادلي، العنف ضد المرأة الأسباب والنتائج، مجلة النبأ الإلكتروني www.annabaa.org
٤. مها أبو عين، ورقة عمل في ملتقى تعزيز دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية – البحرين.
٥. أمل عودة، ورقة عمل حول العنف ضد المرأة في الأردن، الأردن، 2004.
٦. نواره سعيدي جعفر، ورقة عمل حول درجة العنف في الجزائر، الجزائر.
٧. مركز شؤون المرأة، دراسة حول المرأة في قطاع غزة: حصار.. إفقار.. وفلتان أمني " في العام 2007، فلسطين، 2007.
٨. فاطمة مصالحة، دراسة حول العنف ضد المرأة، فلسطين، 2009.
٩. د. بنة بو زبون، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر العنف الأسري في البحرين، البحرين، 2008.
١٠. هيفاء أبو غزالة، حقوق النساء مسؤولية الجميع، ورقة عمل، www.pogar.org
١١. أ. بسام أبو عليان، دراسة حول العنف الأسري في المجتمع الغزاوي، فلسطين، www.pogar.org
١٢. جمع من المهتمين والإعلاميين، أثر التنشئة الاجتماعية العربية على المستوى التعليمي للمرأة: الواقع والحلول من وجهة نظر تربوية وإعلامية، ورقة عمل، عبارة عن نص مشروع الخطة كما تم عرضه في الندوة التي دعت الهيئة السورية إلى نقاشه في 2005/7/6.